ملتقى الدولي الثاني حول:
ما بعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية

المحور الاول:
تأثيرات تقلبات أسعار البترول على الدول الأورومتوسطية.

عنوان المداخلة:
تأثير الشراكة الأورومتوسطية على الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل انخفاض أسعار البترول.
-دراسة حالة الجزائر-

من إعداد:
د.ميمون أيمان د. لصنوني حفيظة
طالبة دكتوراه: غوال نادية

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الشراكة الأورومتوسطية، خاصة الأوروجزائرية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من أهمية في رفع ودفع عجلة التنمية لاقتصاديات الدول المضيفة، كما يعتبر الاختيار الأمثل لمعالجة الاختلالات في التوازنات المالية، خاصة للجزائر في هذه المرحلة التي يمر بها الاقتصاد في ظل انخفاض أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطية، الشراكة الأوروجزائرية، الاستثمار الأجنبي المباشر، انخفاض أسعر البترول.

Résumé:

L'objectif de cet article est, mettre en évidence le partenariat euro-méditerranéen, en particulier euro-algérien, et son rôle dans l'attraction des investissements directs étrangers « IDE » en raison de leur importance pour le développement des économies des pays d'accueil, et adresser les déséquilibres financier. Surtout pour L'économie Algérien sous la crise pétrolière.

Mots-clés: Partenariat euro-méditerranéen, partenariat euro-algérien, investissement direct étranger, baisse des prix du pétrole.

مقدمة

تشكل الاتفاقيات التكامل والشراكة الاقتصادية إحدى أهم سمات الاقتصاد العالمي، لما أصبحت تشكله من أهمية في تبيان الاقتصاد الدولي وتزايد مساهمتها في التجارة الدولية، ومن أهم النماذج المهمة

على المستوى العالمي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، من بينها الجزائر، الموقعة على هذا الاتفاق وذلك بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق وغيرها من الأهداف. لأن الجزائر من البلدان التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات بنسبة تفوق 90% كما تشكل الجباية البترولية من أهم إيراداتها في الميزانية العامة للدولة بنسبة 60%، وهذا يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثير بالمتغيرات الحاصلة في سوق النفط وليس الاقتصاد الجزائري فقط، حتى الاقتصاد العالمي لأنه من السلع الرئيسية والإستراتيجية التي أضحت الدول الكبرى تستعملها في المجالات الاقتصادية والسياسية ويتميز بصعوبة التنبؤ بسعرها. وعليه تسعى الجزائر جاهدة في البحث عن البدائل الاقتصادية الممكنة وتنويع صادراتها بما يضمن لها الاستقرار الاقتصادي، حيث ركزت في الآونة الأخيرة على جذب الاستثمار الأجنبي وتوفير المناخ اللائم له، لما له مكانة في الاقتصاد العالمي.

وعليه جاءت هذه المداخلة لتجيب على **الإشكالية** التالية:

كيف للشراكة الأورومتوسطية أن تأثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل انخفاض أسعار البترول؟

تدرس هذه المداخلة ثلاث متغيرات تمثل المتغير المستقل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر أما المتغيرين التابعين هما الشراكة الأورومتوسطية وانخفاض أسعار البترول وتتمثل حدود هذه الدراسة في الفترة من 1993 إلى 2016.

أهداف الدراسة: تهدف إلى تحقيق النقاط التالية:

1- تحديد أبعاد الشراكة الأورومتوسطية في ظل انخفاض أسعار البترول؛
2- تأثير انخفاض أسعار البترول على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
3- إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للدول المصدرة للبترول.

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية

المحور الأول: دور الشراكة الأورومتوسطية في النمو الاقتصادي الجزائري؛
المحور الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
المحور الثالث: تداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؛
المحور الرابع: دراسة تحليلية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 1993-2016.

المحور الأول: دور الشراكة الأورومتوسطية في النمو الاقتصادي الجزائري

لمعرفة اسهامات الشراكة الأورومتوسطية في النمو الاقتصادي الجزائري نجيب على الأسئلة التالية: مإذا نعني بالشراكة الاورومتوسطية؟ على مإذا ترتكز الشراكة الأورومتوسطية خاصة اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية؟ وما تأثير هذه الشراكة على النمو الاقتصادي الجزائري؟ فيمايلي:

إن مفهوم الشراكة الأورومتوسطية جلي من خلال اسمها والذي يجمع الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي من شمال البحر الأبيض المتوسط وبين الجنوب والشرق المتوسط. ويمكن تعريفه من خلال وجهة نظر كلا الطرفين:

من وجهة نظر الطرف الأول "دول الاتحاد الأوروبي وشمال البحر الأبيض المتوسط" هي توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة ودعوة هذه الدول للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم[1].

من وجهة الطرف الثاني "دول جنوب البحر الابيض التوسط" فهي تعتبر كوسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب تغيرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية[2].

وتمت الموافقة على هاته الشراكة من خلال البيان الذي تم اقراره في برشلونة أيام 27 و 28 نوفمبر 1995، حيث تم وضع اطار العلاقات المستقبلية للطرفين، أهداف يرجى تحقيقها على المدى الطويل، الموافقة على اقامة مشاركة اقتصادية ومالية، مع الاخذ بعين الاعتبار لمختلف درجات النمو، وترتكز على[3]:

- تأسيس تدريجي لمنطقة التبادل الحر؛
- تنفيذ تداول وتعاون اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية؛
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائهم.

تعد الجزائر من آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ سبقتها كل من المغرب وتونس، لأن المشروع الذي طرح أنذاك لا يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الوطني، وكانت علاقة الجزائر بالمجموعة الأوروبية عبارة عن توقيع اتفاقيات تعاونية فقط. ومن أجل الانتقال من التعاون إلى الشراكة وتغيير نمط العلاقات الأوروبية الجزائرية تمت عدة جولات تفاوضية في الفترة 1993 -2001، إلى أن تم التوقيع الرسمي على اتفاقية الشراكة في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية، وتمت المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14مارس 2005 ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

تمحورت اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية حول عدد من النقاط الهامة، التي تناولت عدة جوانب، أهمها، الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي لأنهما وجهان لعملة واحدة بحيث لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة في غياب السلام والاستقرار السياسي والأمني أو العكس.

يعنى بالجانب السياسي والأمني، أي جعل منطقة البحر المتوسط منطق استقرار على الصعيد الإقليمي، وخلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي. أما الجانب الاقتصادي، يهدف إلى تنمية التعاون والتبادل

---

[1]) سمير محمد عبد العزيز، **" التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2000، ص183-184.

[2]) صالح صالحي، **"التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في جال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 2، 2003، ص27.

[3]) اعلان برشلونة، مدينة برشلونة، اسبانيا، 15 /1995/11.

التجاري من خلال تنمية الادخار المحلي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم وتفعيل النمو الاقتصادي، والقيام بمشاريع التعاون في مجال التحديث الصناعي وتوفير المناخ والإطار القانوني للاستثمار. أما في المجال الاجتماعي والثقافي، حيث ترتكز الشراكة على هذا الجانب من خلال الحرص على تنمية الموارد البشرية واحترام الثقافات والأديان وغير ذلك.

استفادة الجزائر من مساعدات مالية في إطار برنامج MEDA للفترة 1995-2006 بمبلغ قدره 510.2 مليون أورو، قروض مالية من قبل البنك الأوروبي للاستثمار قدر إجمالي القرض في الفترة 1996-2002 بـــ 746,4 مليون أورو[4]، نلاحظ ضعف الجزائر في الاستفادة الكاملة من التعاون المالي مع الاتحاد الأوروبي، من خلال مقارنة المبالغ المالية المستفادة منها الجزائر في ظل التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالمبالغ المالية التي استفادة منها الدول المغاربية، بسبب عدم تحديد إستراتيجية دقيقة وواضحة، لأن نجاح التنمية الاقتصادية يتوقف على نجاعة السياسات المطبقة لتحقيق الانفتاح وتهيئة الاقتصاد. بالإضافة إلى احتلال الاتحاد الأوروبي أهمية مركزية في المبادلات التجارية للجزائر مقارنة ببقية دول العالم، حيث تفوق حصته 54,84 % في المتوسط من إجمالي المبادلات التجارية الخارجية خلال الفترة 2005-2015[5]، وبهذا يكون الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر.

المحور الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

من خلال هذا المحور نطرح التساؤل التالي: هل توفر الجزائر المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ للإجابة عليه نتطرق إلى معرفة مناخ الاستثمار ومبادئه الأساسية، بالإضافة إلى الشروط اللازمة لتوفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار خاصة الأجنبي منه إلى الجزائر ومكانته في التقارير الدولية.

يعرف مناخ الاستثمار" من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة وهو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتقنية والتنظيمية[6] ".

حيث يقوم الاستثمار الأجنبي على عدد من المبادئ الأساسية تتمثل في:

1-مبدأ الشفافية والتناسق :يقصد بهذا المبدأ أن المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه يجب أن تكون متوفرة بصفة عادية دون تميز وبدون تكلفة، ومثل هذه العملية في الدول النامية تتطلب بالضرورة تقنين نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية حيث تشرح هذه الأخيرة القواعد الأساسية لترقية الاستثمار[7]والذي يرتكز على المبدأين الفرعيين التاليين هما[8]:

أ .مبدأ حرية الاستثمار :أي أن الاستثمار الأجنبي يمكن انجازه بحرية من الجهات المعنية مع احترام الإجراءات المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك، وعليه فإن الرخصة أو الاعتماد المسبق تكون عن طريق " تصريح الاستثمار "قبل الانجاز.

---

[4]) أسماء سي علي، **"انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية- أفاق ما بعد 2017"**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017 ، ص 174.

[5]) أسماء سي علي، نفس المرجع، ص 194.

[6]) محمد داودي، **" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية"**، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011 ، ص08.

[7]) بشناني هشام، **" سياسة الإنفاق الحكومي وأثره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 1990- 2009"**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2010 ، ص32.

[8]) بن عبد العزيز فطيمة، **" فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص210 .

ب .مبدأ عدم التمييز :الهدف منه ضمان معاملة مختلف المستثمرين بطريقة عادلة ودون تمييز في حقوق وواجبات إنجاز الاستثمار، إذ يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون والمحليون فيما يتصل بالاستثمار.

2- مبدأ سهولة حركة رأس المال :يقصد به ضمان حرية تحويل رأس المال والفوائد الناجمة عنه، ولتطبيقه يشترط مبدأين فرعيين هما:

أ .مبدأ تلقائية التحويل لرؤوس الأموال وعوائد الاستثمار الأجنبي بكل حرية دون تصريح مسبق؛

ب .مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملة الصعبة.

3- مبدأ الاستقرار :يلعب هذا المبدأ دورا هاما لترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية للبلد مع العالم الخارجي نتيجة لوجود مخاطر متعددة يمكن أن تهدد استقرار وترقية الاستثمار الأجنبي (مخاطر نزع الملكية والتأميم، مخاطر الحروب والانتفاضات الأهلية، مخاطر تحويل رأس المال و العملة الصعبة...)، وعليه فلنجاح هذا المبدأ لابد من وجود استقرار المحيط المؤسساتي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ولابد أيضا من وجود ضمانات حقيقية لترقية الاستثمار[9]

من النقاط الايجابية والأساسية لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية هو توسيع السوق الذي يعتبر أهم المبررات لاتفاقيات التكامل ويعتبر أيضا من حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه ليس بالضرورة أن يجذبه خاصة للمستثمر الأوروبي بحيث يمكن له أن يستثمر في الدول الأوروبية التي تتيح له الوصول إلى دول المحيط بالتالي الحصول على السوق بطريقة غير مباشرة لهذا يجب على الدول التي تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن توفر إضافة إلى السوق محفزات مهمة أخرى وذلك ما نجزه في العناصر التالية[10]:

- توافر البنية الأساسية؛
- توافر الاستقرار السياسي والقانوني الملائم للاستثمار في جو من الأمان؛
- توافر عناصر الإنتاج كما ونوعا مع إمكانية استقدامها من الخارج؛
- التسهيلات المالية وتحويل الأرباح للخارج؛
- السياسة الاقتصادية للدولة من حيث الحرية والحماية؛
- الحوافز الضريبية ومدى استقرارها.

- **رتبة مناخ الاستثمار الجزائري في مختلف التقارير الدولية:**

تعمل الجزائر منذ مدة على إصلاح قطاع المالية والبنوك، تحسين مناخ الاستثمار و خلق المؤسسات التي تسهل العملية، وقد تم التوصل إلى أن الجزائر تمتلك عدة ميزات نسبية، التي تزيد من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي نفس الوقت تعاني من بعض النقائص التي يمكن اعتبارها كمعوقات أو عوامل طرد له. فبالنسبة للإمكانات تتمتع الجزائر بعدة نقاط قوة، من بينها الإصلاحات العديدة الهادفة إلى جذب FDI من بينها، إنشاء المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار والشباك الوحيد، التي تعتبر كخطوة لترويج الفرص الاستثمارية إلى الخارج، بالإضافة إلى الوفرة الكبيرة في الثروات الطبيعية، وحجم السوق الداخلي ومجتمع يتكون من نسبة كبيرة من الشباب، القرب الجغرافي من الأسواق الخارجية. غير أن ذلك لم يساهم في تحقيق النتائج المرجوة في الآجال المناسبة، وبقيت الجزائر في المراتب الأخيرة في أغلب التقارير الاقتصادية الصادرة عن هيئات دولية رسمية وغير رسمية، وصنفتها من أقل الدول جذبا لل

---

[9]) بن حمودة فطيمة، **" الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر"**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 11-12 ماي 2013، ص 38.

[10]) عبد المطلب عبد الحميد، ،**" مبادئ وسياسات الاستثمار"**، الدار الجامعي، سنة 2010ص 513.

FDI من أهمها: تقرير التنافسية العالمي، تقرير الحرية الاقتصادية العالمي، تقرير الشفافية العالمي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. التي أرجعت أسباب هذا التدني إلى:

- مشكلة الحصول على تمويل؛
- البيروقراطية الحكومية والفساد؛

- تعقد الأنظمة الضريبية، بحيث نأخذ على سبيل المثال بمقارنة الجزائر مع المغرب من حيث عدد الضرائب والرسوم نجد أن في الجزائر يتم دفع 27 ضريبة ورسم أما في المغرب 6 ضرائب فقط؛

- ضعف مجالات الإبداع التكنولوجي وحماية الملكية الفكرية؛
- الاعتماد المفرط على الطاقة البترولية؛
- لا يمكن التنبؤ بالبيئة التنظيمية التي تتغير كل قانون مالية؛

- تعقد الإجراءات الإدارية لممارسة أنشطة الأعمال، مثلا نأخذ على سبيل المثال في الجزائر لإنشاء شركة جديدة يتطلب 12 إجراء بينما في المغرب 4 إجراءات فقط، للحصول على رخصة بناء 17 إجراء أما في المغرب 13 إجراء فقط.
- تأثير قاعدة 49/51.
- مشكل العقار: بحيث أغلب المستثمرين يعتبرون العقار الصناعي يمثل الشطر الأول والأساسي لتحقيق الاستثمار والذي يعاني من جملة من المشاكل التي تعرض لها المستثمرون كالانتظار الذي يتعدى السنة والمتعلق برد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي للمشروع، التأخير في استلام عقود الملكية بالإضافة إلى البطء في تحرير الوثائق الإدارية وغيرها من العراقيل.

المحور الثالث: تداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

يعتبر البترول من أهمّ الثروات الطّبيعيّة التي تمتلكها عدد من دول العالم، حيث بظهوره حدثت طفرة اقتصادية وتغيرت الأنماط الاستهلاكية وأخذت الحياة بكل مظاهرها وجوانبها شكلا آخر يتسم بالترف والرفاهية بسبب عائدات البترول ومداخليه التي ساهمت في زيادة الدخل القومي للبلدان البترولية، وأصبح عنصراً مهما ورئيسيا في الصّناعة التي تطورت بشكل كبير في القرن الحادي والعشرين.

إلا أن أسعار البترول العالمية حافظت خلال النصف الأول من عام 2014 على مستوياتها المرتفعة التي تراوحت بين 107-111 دولار للبرميل، إلا أنه ومع بداية النصف الثاني بدأت أسعار البترول بالتراجع التدريجي خلال شهري جويلية وأوت ثم تسارع الانخفاض بعد ذلك ليصل إلى 62 دولار للبرميل نهاية عام 2014 واستمرت أسعار البترول بالانخفاض إلى ما دون ذلك.أي ما نسبته (56%) . وتعود الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض الكبير في أسعار البترول إلى ما يأتي:

- قلة الطلب العالمي على النفط، مع ثبات كميات الإنتاج وخاصة من دول منظمة أوبيك وعدم خفْض إنتاجها إلى مليوني برميل يوميا على الأقل لامتصاص فائض السوق، لأنها تضغط باتجاه

سياسة أخرى تتمثل في ترك الأسعار تنخفض وإخراج المنتجين الذين يتكبدون تكاليف مرتفعة لإنتاج النفط للخروج من السوق.[11]

- تراجع طلب الولايات المتحدة على النفط المنتج في دول منظمة الأوبيك على اثر قرار الولايات المتحدة الأمريكية استخراج النفط من الصخر الزيتي*، بعد أن كان غير مجد في الماضي. وهذا التوسع في استخراج النفط الصخري في أمريكا قد خفض من حاجتها لاستيراد البترول.
- ظهور تكنولوجيات حديثة، وانتشارها لإتاحة استخراج النفط الصخري بتكلفة أقل .وبالتالي، تراجعت تكلفة إنتاج هذا النوع من النفط[12] .
- الاضطرابات السياسية العالمية في أوكرانيا وسوريا والعراق وليبيا وغيرها من الدول، لها تأثيرات مباشرة على أسعار النفط.
- تراجع النمو العالمي مما أدى إلى تخفيض الطلب على البترول خاصة من الصين.

وعليه نقول أن النفط من أكثر السلع الأساسية تذبذبا وتتأثر أسعاره صعودا وهبوطا بالعديد من العوامل ليست العرض والطلب وحدها، وإنما توجد عوامل سياسية تقف وراء ذلك الأمر، الذي يجعل من الصعب توقع تحركات واتجاهات أسعاره في الأسواق العالمية.

- **أثار انخفاض أسعار البترول:** يؤثر انخفاض أسعار النفط إيجابا وسلبا على الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء.

الآثار ايجابية: لانخفاض أسعار النفط بلا شك مزايا لدول كثيرة من أهمها ما يلي:

- أفضل وسيلة للانتعاش الاقتصادي في الدول المستوردة (الصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبي)، فالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال تنخفض لديه فاتورة استيراد النفط، ويقلل من الاعتماد على بدائل الطاقة الأخرى التي قد تَحتاج تجهيزات ومبالغ طائلة، كما أن دولا فقيرة أخرى قد تجد في انخفاض أسعار النفط طوق نجاة لاقتصاديّاتها التي تعاني من وطأة زيادة العجز والمديونية[13].
- انتقال الأموال من المنتجين إلى المستهلكين مثلا إذا كان متوسط استهلاك الفرد في العالم نحو 3000 دولار سنويا من البنزين لتشغيل واستخدام السيارة، فإنه سيوفر نحو 1680دولاراً نتيجة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 56%. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في الراتب السنوي للفرد بنسبة معينة قد تتراوح ما بين 3 إلى 12 % وهي تختلف من دولة لأخرى[14].
- تخفيض معدلات التضخم على مستوى العالم، وقد يحفز ذلك على انتعاش الاقتصاد العالمي.كما أن انخفاض أسعار النفط تعني انخفاض أكثر في معدلات التضخم المخفضة أصلا. وسيشجع انخفاض أسعار النفط البنوك المركزية لإتباع تسهيلات في السياسة نقدية عن طريق تخفيض أسعار الفائدة، مما قد يعني زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية حسب تقرير البنك الدولي.

---

[11]) ممدوح سلامة، **"أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1 2015.

*) هو صخر رسوبي، يحتوي على مادة عضوية صلبة قابلة للاحتراق والتقطير، تحتوي على نسبة من المواد العضوية الثقيلة التي تدخل في تركيبها النيتروجين والأكسجين والتي تسمى الكيروجين متخللة بين حبيباتها.

[12]) نشرة صندوق النقد الدولي، **"الانعكاسات العالمية لانخفاض أسعار النفط"**، نشرة الصندوق الالكترونية، 14 يوليو 2015.

[13]) www. mawdoo3.com.

[14]) www.journaliraq.com.

الآثار السلبية: انعكست الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول منذ نهاية عام 2014 على الدول المصدرة التي تعتمد اقتصادياتها على الإيرادات البترولية وانعكاس على البرامج والخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كالتالي:

- فبالنسبة للدول المنتجة يتأثر الدخل القومي لهذه الدول نتيجة انخفاض أسعار النفط بلا شك، كتسجيل عجزا كبيرا في ميزانياتها، وتراجع في ميزان المعاملات الحالية، مما يخلق ضغطا على العملة المحلية، بحيث خسرت دول أوبك في عام واحد حوالي 400 مليار دولار جراء انخفاض أسعار النفط بحوالي 50 دولارا للبرميل. واما روسيا فهي أكبر الخاسرين من خارج اوبك، اذ تصدر روسيا حوالي 7 ملايين برميل باليوم وبذلك خسرت حوالي 130 مليار دولار في عام واحد. وأما فنزويلا فلقد فقدت عملتها أكثر من 85% من قيمتها جراء انخفاض أسعار النفط. [15] ونتيجة لذلك قد تلجأ الدّول المنتجة إلى الاعتماد على صناديقها السّياديّة أو قد تلجأ إلى انتهاج سياسات اقتصاديّة غير مسبوقة حين تفرض الضّرائب على السّلع والخدمات، واعتماد سياسة تقشفية، لكن الأمر يخيف الطبقة السياسية و مختلف الفئات الاجتماعية ، خاصة و أن نسبة البطالة ارتفعت إلى 10.6 في2014.
- أما بالنسبة للشّركات النّفطيّة مثل أكسون، وشل، وبريتش بتروليوم، حيث تضطرّ إلى تسريح عددٍ من عمالها بسبب نقصان أرباحها ، ومن ثم تراجع لأسعار أسهم تلك الشركات.

وفي الأخير، أصبح من الضروري بالنسبة للدول المصدرة للنفط ، سيما التي يعتمد اقتصادها على النفط كي تفكر جدياً في تعديد مصادر دخلها، و إرساء اقتصاد حقيقي، رأسماله الأساسي هو الفرد ، أي الاستثمار في الفرد

المحور الرابع: دراسة تحليلية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 1993-2016.

لمعرفة مدى مساهمة الشراكة الأوروجزائرية على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والأوروبية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول للجزائر كحل لتصحيح الاختلالات في موازينها، من خلال دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة الإجمالية وخارج المحروقات وحسب الدول. حيث يبين المخطط التالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال 26 سنة من 1990 إلى 2016، الوحدة: مليون دولار أمريكي كما يلي:

[15]) **سليمان الخطاف، "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة" منشورة في الموقع التالي:**
www.alyaum.com/article/4098079، تاريخ الاطلاع: 2018/03/20.

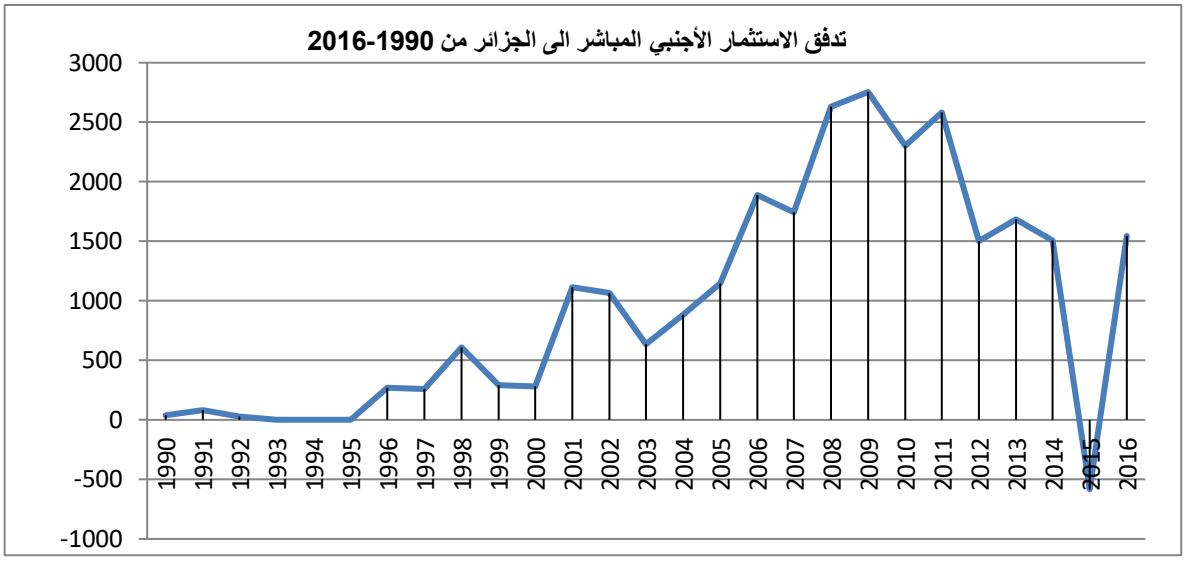

المصدر: إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

تم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين: فترة ما قبل الشراكة 1990-2002 ، وفترة ما بعد الشراكة 2002-2016.

1- فترة ما قبل الشراكة 1990-2002:

كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI" معدومة طيلة الفترة من 1991إلى 1996، نتيجة لتدهور الأوضاع والظروف التي مرت بها، من أهمها الأوضاع السياسية والأمنية –عشرية سوداء- التي استمرت حتى نهاية عقد التسعينات، بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول الذي تعتمد عليه بشكل كلي، ثم أخذت تدفقات FDI تشهد ارتفاعا متذبذبا في الفترة 1996-2001، حيث تجاوز المليون دولار أمريكي في 2001، وهذا بسبب تحسن الأوضاع الأمنية، سن قوانين وتشريعات داعمة لمسعى التحرير التجاري خاصة على مستوى التصدير والاستيراد، فتح الباب للاستثمارات الأجنبية من خلال سن قوانين وإجراءات مشجعة، وكان مصدر تدفق FDI كل من مصر، فرنسا والو.م.أ، حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية 440 مشروعا[16] في نهاية 2001، و كانت الحصة الأكبر من الاستثمارات موجهة إلى قطاع المحروقات إضافة إلى مشروع الاتصالات المصري مما ساهم في ارتفاع حصة الخدمات لعام 2001.

1- فترة من 2002-2016:

للشراكة أثار عديدة على جوانب مختلفة من بينها: أثر اتفاق الشراكة على جاذبية الاستثمار ورؤوس الأموال الأجنبية، خاصة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة تمويل دولية فعالة للدول النامية، وآلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها إذا ما هيأ المناخ المناسب والظروف التي من شأنها استقطاب استثمارات أجنبية. وعليه نصت الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة خلق جو مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير المعلومات الضرورية ووضع اطار قانوني لتشجيع الاستثمارات وتقديم المساعدات التقنية الضرورية لترقية وضمان الاستثمارات سواءا محلية أو أجنبية. يعتبر البعض أن الشراكة جعلت الاستثمار الأجنبي ينفر البلدان المغاربية رغم انخراطها في العولمة الاقتصادية واتخاذها كل التدابير والإجراءات التحفيزية من أجل دعم

[16])www.andi.com.

قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية خاصة في تونس والمغرب. حيث كان هذه البلدان من جملة الاستثمارات الأجنبية العالمية من معدل 0.04% في سنوات 1990-1995 أي ما قبل الشراكة الأورومتوسطية إلى معدل 0.02% في سنوات 1996-2011 أي بعدها[17]. فيما يلي تحليل لتدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في ظل الشراكة وبهذا نعرف مدى مساهمة الشراكة في جذب الاستثمارات الأوروبية إلى الجزائر .

الفترة 2002-2016 شهدت هذه الفترة على الإجمالي تدفقات مرتفعة بالمرحلة السابقة، احتلت الجزائر المركز الأول على مستوى المغرب العربي في سنة 2002 حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004، وانطلاقا من 2004 شهدت تدفقات FDI توسعا خارج قطاع الطاقة والمناجم ، وذلك بسبب خصخصة الشركات منها شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية والمؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD حيث يعود 60% منها لصالح شركة هنكل الألمانية، بالإضافة إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، أما في سنة 2006 -2008 استفاد كل من قطاع البنوك والتأمينات، الصناعات الغذائية والسماد الكيميائي والبناء والأشغال العمومية حصة الأسد في الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات الذي عرف هذا القطاع (المحروقات) تراجعا في هذه الفترة، شهدت رقما قياسيا وصل إلى 2761 مليون دولار أمريكي في 2009 وهو يمثل القمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الخارج، ودليل على عدم تأثرها بالأزمة المالية العالمية 2008.

تراجعت وتيرة تدفقات FDI خلال 2009-2010 إلى التغير الذي طرأ على التشريعات الجزائرية التي تنظم الاستثمارات الأجنبية، منها قاعدة 51/49 أي تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع بـ49% كحد أقصى، حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي بالشراكة 4 مشاريع سنة 2009 و9 في 2010 بالإضافة إلى التعديلات التي طرأت على التشريع الخاص بتحويل أرباح الشركات إلى الخارج، ويعود أيضا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت في الحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

فترة 2010-2015 عرفت انخفاضا مستمرا في تدفق FDI إلى الجزائر وهذا الانخفاض يعود إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقاته عالميا، كما حققت أقل نسبة من مجموع عدد المشاريع مقارنة بالدول العربية الأخرى نتيجة فشل في تحسين جاذبية الاستثمار ورداءة مناخ الأعمال حسب المؤشرات الدولية لجذب FDI التي تم التطرق إليها سابقا وأسباب ذلك. إلى أن حققت في 2015 تدفق سلبي بـ 587 مليون دولار رغم زيادة تدفق FDI في قطاع المحروقات الذي بلغ 2,3 مليار دولار بنسبة زيادة 45% عن سنة 2014[18] وكانت أوروبا المساهم الأكبر بنسبة 81%، إلا أن عدد المشاريع التي أوقفت نشاطها في 100 مشروع خلال هذه السنة مقارنة بـسنة 2014، كما يمكن إسقاط هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول ابتداءا من شهر جوان 2014 وبلغ 49,5 دولار للبرميل في المتوسط سنة 2015، بذلك تنخفض الصادرات من النفط بنسبة 51% عن السنة السابقة، مما أدى إلى عجز في الحساب الخارجي وتآكل شبه كلي لموارد صندوق ضبط الإيرادات وانخفاض ما لحوظ في احتياطات الصرف بقيمة 34.81 مليار دولار نهاية 2015، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم

---

[17]) منظمة العمل الدولية، **"اتفاقيات الشراكة الأورو-المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية: مقاربة عالمية "**، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014، ص10.

[18]) Ministere de l'energie , **« Bilan des réalisations du secteur de l'energie 2015 »**, baosem, Alger, 2016 www.energy.gov.dz.

وانخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار. إلا أن تدفق FDI في 2016 ارتفع بنسبة 385% عن سنة 2015 رغم انخفاض أسعار البترول.

- **التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية وعلاقته بالشراكة:**

الجدول رقم 01: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية 2002-2016

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	437	955 161	71 010
فيما بيها الاتحاد الاوربي	313	677 209	42 649
اسيا	98	163 102	10 567
امريكا	19	68 163	3 755
الدول العربية	236	997 528	30 199
إفريقيا	5	5 686	209
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	26	24 085	3 521
المجموع	822	2 216 699	119 525

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، تاريخ الاطلاع 2018/03/21.

نلاحظ من الجدول أن النسبة الأكبر من المشاريع مصدرها الدول الأوروبية وخاصة من الاتحاد الأوربي حيث بلغت 313 مشروع بقيمة إجمالية 677 مليار دينار تليها الدول العربية بعدد أقل من المشاريع حيث لم تتجاوز 236 مشروعا استثماريا إلا أن القيمة النقدية كانت أكبر حيث بلغت 997 مليار دينار، أي تفوق 1.4 مرة استثمارات الاتحاد الأوروبي رغم اتفاقية الشراكة المبرمة معه، وهذا يعتبر مؤشر لضعف دور الشراكة الأوروجزائرية في استقطاب الاستثمار الأوروبي المباشر إلى الجزائر. استهدفت الاستثمارات الأجنبية قطاع الصناعة والعقارات والبناء .

الخاتمة:

يلاحظ المتتبع لسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أنها كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين واطر مؤسسة لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف القطاعات الاقتصاد الجزائري، إلا أن وبعد الأزمة البترولية لسنة 1986 وتفاقم حجم مديونية خلال الثمانيات بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية، والتنظيمات الاستثمارية الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين المحليين والأجانب، بالإضافة إلى عقد تعاونيات واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

بحيث يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة، عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك ومتمثل في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتوفير البنى التحتية. بالرغم من ما عرفته الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي تعتمد في دخلها القومي على الأرباح النفطية من ارتفاعا في أسعار البترول في العشرية الأولى من ق 21، حيث لم تستغل الإيرادات في إرساء هياكل قاعدية لاقتصاد منتج بإمكانه امتصاص البطالة أو توفير المناخ الملائم، أو التقليل من نسبة الاعتماد على النفط والتي وصلت إلى 98% وهذا ما عكسته التقارير الدولية حول تندى رتبة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية وكما تبينه أيضا إحصائيات تدفق FDI الوارد إلى الجزائر خاصة في طول فترة الدراسة حيث لم تحافظ على مكانتها المرتفعة (2009) في جذب FDI.

وعليه يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية تؤدي إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الجزائر خاصة الأوروبية التي تملك حصة الأسد من الاستثمارات في الجزائر، قصد توسيع وتحسين طاقات الإنتاج تحسن ميزان المدفوعات المرهون بالميزان التجاري، أي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، وكذا ميزان حساب الرأسمال وكذلك بمقارنة حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأسمال و أرباح ومداخيل العاملين الأجانب في ظل انخفاض أسعار البترول، لهذا ينبغي التنبيه على إعداد سياسة توجيهية للاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات التي تخدم التنمية المستدامة للاقتصاد وإعادة النظر في أسباب النقص الرهيب في حصيلة الاستثمارات المستقطبة خارج قطاع المحروقات مقارنة بالدول العربية، من قبل السلطات المعنية بذلك ومعالجتها بما يساعد على جلبها.

المراجع:

1- أسماء سي علي، **"انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية- أفاق ما بعد 2017"**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017.

2- إعلان برشلونة، مدينة برشلونة، اسبانيا، 15 /1995/11.

3- بشناني هشام، **" سياسة الإنفاق الحكومي وأثره على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال1990 - 2009"**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف،2010 .

4- بن حمودة فطيمة، **" الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر"**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة جامعة سعد دحلب البليدة، 11-12 ماي 2013.
5- بن عبد العزيز فطيمة،**" فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
6- سمير محمد عبد العزيز، **" التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2000.
7- صالح صالحي، **"التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في جال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 2، 2003.
8- عبد المطلب عبد الحميد، ،**" مبادئ وسياسات الاستثمار"**، الدار الجامعي، سنة 2010.
9- محمد داودي،**" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية"**، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية المعهد العربي للتخطيط الكويت، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2011.
10- ممدوح سلامة، **"أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام: فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟"**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1 2015.
11- منظمة العمل الدولية، **"اتفاقيات الشراكة الأورو-المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية: مقاربة عالمية"** منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014.
12- نشرة صندوق النقد الدولي، **"الانعكاسات العالمية لانخفاض أسعار النفط"**، نشرة الصندوق الالكترونية، 14 يوليو 2015.
13- **سليمان الخطاف، "آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة" منشورة في الموقع التالي:** www.alyaum.com/article/4098079
14- Ministère de l'énergie , **« Bilan des réalisations du secteur de l'energie 2015 »**, baosem, Alger, 2016 www.energy.gov.dz.
15- www. mawdoo3.com.
16- www.andi.com.
17- www.journaliraq.com.